الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

ورقة معلومات حول
متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

معلومات أساسية:

- تضمن إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين[1] النص على أن يتم وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين استناداً إلى إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين (CRRF) الذي كان ملحقاً بالإعلان، حيث دعا الإعلان المفوض السامي إلى أن يدرج في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة في عام 2018 مقترح اتفاق عالمي بشأن اللاجئين لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بالاقتران مع قرارها السنوي بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR).
- قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيادة العملية التي أدت إلى وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بعد عامين من المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية واللاجئين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء. وفي 17 ديسمبر 2018، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، كجزء من قرارها بشأن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث وافق على الاتفاق 181 دولة في حين اعترضت دولتان (الولايات المتحدة والمجر) وامتنعت ثلاث دول عن التصويت (ليبيا وإريتريا وليبيريا).
- تم الاستناد في وضع الاتفاق إلى الدروس المكتسبة من خلال تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في أكثر من 10 بلدان خلال عامي 2017 و2018، إلى جانب الدروس المستفادة من مجموعة واسعة من أوضاع اللاجئين السابقة والقائمة. كما تم الحصول على حوالي 500 مساهمة خطية من الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومساهمات فردية، تضمنت هذه المساهمات كل من: العراق ولبنان وسوريا والسعودية، بالإضافة إلى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء[2].
- يهدف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين إلى تعزيز الاستجابة الدولية لتحركات اللاجئين الكبيرة وأوضاع اللجوء التي طال أمدها وأهدافه الرئيسية الأربعة هي: (1) تخفيف الضغوط على البلدان المستضيفة؛ (2) تعزيز قدرة الاعتماد

[1] صدر إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين عن الاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة على هامش دورتها العادية الواحدة والسبعين في 2016/9/19.

[2] يمكن الاطلاع على المساهمات على الموقع الإليكتروني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين عبر الرابط التالي:
https://www.unhcr.org/towards-a-global-compact-on-refugees-written-contributions.html#contributions

على الذات لدى اللاجئين؛ (3) توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة؛ (4) دعم الظروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة. ويسعى الاتفاق إلى صياغة استجابة أكثر قوة وإنصافاً لحالات التدفق الجماعي للاجئين وحالات اللجوء التي طال أمدها، ولتقديم دعم أكبر للفارين من أوطانهم وللدول المضيفة لهم، والتي غالباً ما تكون من بين الأفقر في العالم. وقد تم تصميم هذا الاتفاق بهدف توفير نموذج قوي ومنهجي لتحسين حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

- إن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين غير ملزم بطبيعته، ويرتبط نجاحه بتولي المجتمع الدولي كله زمام الأمور واستعداد الدول والجهات المعنية من أصحاب المصلحة للإسهام في تنفيذ أهدافه ودعمه، مع أهمية مراعاة أن يتم تنفيذ الاتفاق بطرق تعزز الاتساق مع العمليات والإجراءات الأخرى المتصلة بالأشخاص المتنقلين. وعلى الرغم من طبيعته غير الملزمة، إلا أنه يوجه المجتمع الدولي ويقوده في آليات دعم اللاجئين ودعم الدول والمجتمعات التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم، وذلك عبر تعبئة الإرادة السياسية وتوسيع قاعدة الدعم وتفعيل الترتيبات من أجل مشاركة أكثر عدالة للأعباء والمسؤوليات وبشكل يمكن التنبؤ به.
- إن الاتفاق العالمي للاجئين يبني على أسس النظام القانوني الدولي القائم للاجئين ولا يستبدله، بما في ذلك اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وغيرها من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي نفس الوقت يعالج الاتفاق واحدة من الفجوات الرئيسية في اتفاقية 1951 التي لا تتضمن الاهتمام بموضوع التعاون الدولي بطريقة واضحة تماماً ولا تحدد الكيفية التي يتم بها تقاسم الأعباء والمسؤوليات. ويقيم الاتفاق العالمي البنيان الأساسي لاستجابة دولية النطاق أكثر قوة، وبقابلية أفضل للتنبؤ بمساراتها، وتكون أكثر مساواة في حالات حركة اللاجئين الكبيرة.
- في حالات محددة في سياقات حركات اللجوء واسعة النطاق، ينص الاتفاق العالمي على أن الدولة المضيفة أو بلد المنشأ، يمكن أن تطلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تفعيل منبر دعم للمساعدة في ترتيبات استجابتها الوطنية لهذه الحالات .وستحصل الدول المضيفة التي تواجه بنيتها التحتية وخدماتها الصحية تحديات هائلة باستضافة ملايين اللاجئين، على الدعم الذي تحتاج إليه، ليس فقط من منظور المساعدة الإنسانية ولكن من منظور التعاون الإنمائي كذلك وهذا هو الجديد في الاتفاق العالمي.
- يصمم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الاستجابة الدولية داخل نهج شراكات واسعة النطاق بشكل كبير، فينظر إلى ما يمكن أن يجلبه القطاع الخاص وما تجلبه المجتمعات الدينية، والمؤسسات المالية الدولية، من خيارات. وقد أنشأ البنك الدولي أداة مالية محددة موجهة للبلدان منخفضة الدخل التي تأثرت بالنزوح القسري (2 مليار دولار أمريكي لبضع سنوات) للمساعدة في معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتدفقات اللاجئين في جزء من البلد.
- ينص الاتفاق العالمي صراحةً على الدور القيادي للدول وسيادتها وأن أي آلية أو نشاط يتم تفعيله يكون بناءً على طلبها. كما تضمن الربط بين الاتفاق العالمي للاجئين والعمليات الأخرى ذات الصلة بـ"البشر في حالة التنقل" والتي يمكن أن يقصد بها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

ملخص مضمون الاتفاق العالمي للاجئين

يتكون الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين من أربعة أقسام:

- **أولاً: مقدمة** تحدد خلفية الاتفاق العالمي ومبادئه التوجيهية وأهدافه.
- **ثانياً: إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين** على النحو المتفق عليه من قبل الدول الأعضاء في الملحق الأول من إعلان نيويورك، والذي ينقسم إلى أربعة عناصر أو ركائز لأي حركة كبرى للاجئين: (1) الاستقبال والسماح بالدخول؛ (2) دعم الاحتياجات العاجلة والمستمرة؛ (3) تقديم الدعم للبلدان والمجتمعات المضيفة؛ (4) إيجاد حلول دائمة.

وقد عملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الدول الأعضاء والشركاء على تجريب الإطار في مجموعة من السياقات المحددة، استناداً إلى تكليفها المنصوص عليه في إعلان نيويورك بوضع الإطار وبدء تنفيذه في مجموعة من السياقات التي تشمل الحالات الطويلة الأمد[3]. وقد ضمت العملية التجريبية دولتين عربيتين هما جيبوتي والصومال؛ حيث تم تطبيق الإطار بدعم من المفوضية في 14 بلداً: إثيوبيا وأوغندا وبليز وبنما وتشاد وجيبوتي ورواندا وزامبيا والصومال وغواتيمالا وكوستاريكا وكينيا والمكسيك وهندوراس. واستناداً إلى الردود الوطنية، كانت إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والصومال وكينيا أيضاً تطبق الإطار في السياق الإقليمي من خلال إعلان وخطة عمل نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال، بدعم من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

- **ثالثاً: برنامج عمل** يهدف إلى تيسير تنفيذ إطار التعامل الشامل، ويقدم مخططاً لضمان وصول **اللاجئين** بشكل أفضل إلى فرص الصحة والتعليم وسبل كسب العيش، واندماجهم في المجتمعات المضيفة لهم منذ البداية. ويحدد أيضاً طرق ملموسة يمكن من خلالها دعم **الدول المضيفة** عندما تواجه تحركات كبيرة للاجئين، ونظم لتقاسم المسؤولية لكي لا تتحمّل هذه الحكومات العبء وحدها. ويمكن أن يشمل ذلك ترتيبات احتياطية وترتيبات شراكة لنشر الخبرات الفنية، أو تحرير احتياطيات التمويل، أو تفعيل حصص إعادة التوطين. ويتناول برنامج العمل ما يلي:

1. **ترتيبات لتقاسم الأعباء والمسؤوليات** التي تتناول:

- **الترتيب العالمي من أجل التعاون الدولي** من خلال عقد *المنتدى العالمي للاجئين* الذي يعقد كل 4 أعوام، والتي ستُستكمل *باجتماعات المسئولين رفيعي المستوى* التي تعقد كل سنتين بين المنتديات.
- **ترتيبات الدعم لحالة لاجئين محددة** (على الصعيد الوطني؛ ومنصة الدعم لمساندة الترتيبات الوطنية؛ والنهج الإقليمية ودون الإقليمية).

[3] لمزيد من المعلومات حول تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، يرجى الدخول على الرابط التالي: http://www.globalcrrf.org/

- **الأدوات الرئيسية لتحقيق تقاسم الأعباء والمسئوليات،** من خلال: التمويل واستخدام الموارد بكفاءة وفعالية؛ ونهج أصحاب المصلحة المتعددين والشراكة؛ والبيانات والأدلة.

2. **المجالات التي تحتاج إلى الدعم،** والتي تتمثل في: الاستقبال والقبول؛ وتلبية الاحتياجات ودعم المجتمعات المحلية؛ والحلول.

- **رابعاً: المتابعة والاستعراض** والتي ستتم من خلال: **المنتدى العالمي للاجئين** الذي يُعقد كل أربع سنوات وسيتم خلاله إعلان التعهدات لدعم تنفيذ الاتفاق وسيتيح المجال لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي الأربعة واستعراض فعالية الترتيبات الجارية لتقاسم الأعباء والمسئوليات؛ **اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى** التي تُعقد مرة كل سنتين في فترة ما بين المنتديات بالتزامن مع حوار المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحديات الحماية، وستكون هذه الاجتماعات مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين، بهدف إجراء "استعراض منتصف المدة"، وتيسير عملية التقييم الدورية؛ و**التقارير السنوية** حيث سيقوم المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم معلومات حول التقدم المحرز في تطبيق الاتفاق العالمي؛ **والمنصة الرقمية** التي تمكن الجميع من نشر الممارسات الجيدة عند تطبيق العناصر المختلفة للاتفاق العالمي.

المنتدى العالمي للاجئين

- وفقاً للاتفاق العالمي للاجئين، يُعقد المنتدى العالمي للاجئين كل أربع سنوات على المستوى الوزاري، وسيتم خلاله إعلان التعهدات لدعم تنفيذ الاتفاق، وسيتيح المجال لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي الأربعة، واستعراض فعالية الترتيبات الجارية لتقاسم الأعباء والمسئوليات. وسيتم الاستعانة في التقييم الذي سيُجرى في المنتديات من نتائج العملية التي تنسقها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لقياس الأثر الناشئ عن استضافة اللاجئين وحمايتهم ومساعدتهم، وآلية تتبع تنفيذ التعهدات والمساهمات وقياس أثر الاتفاق العالمي. وتقوم الدول وأصحاب المصلحة المعنيين بتيسير المشاركة الجادة للاجئين في المنتدى العالمي. ولن يعقد الحوار السنوي للمفوض السامي لشؤون اللاجئين بشأن تحديات الحماية في السنوات التي يعقد فيها المنتدى.
- ويعتبر المنتدى العالمي للاجئين فرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل:
  - تقديم تعهدات ومساهمات ملموسة من شأنها تعزيز أهداف الاتفاق العالمي وتحقيق فوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة. قد تتخذ هذه المساهمات شكل مساعدة مالية ومادية وتقنية؛ أو أماكن لإعادة التوطين ومسارات تكميلية للقبول في بلدان ثالثة؛ إضافة إلى إجراءات أخرى اختارت القيام بها الدول على المستوى الوطني. ويمكن تقديم المساهمات بشكل فردي أو مشترك مع جهات فاعلة أخرى.

- تسليط الضوء على الإنجازات الرئيسية وتبادل الممارسات الجيدة، سواء فيما يتعلق بحالات بلد أو إقليم معين، أو على المستوى العالمي. فتبادل الممارسات الجيدة المبتكرة والمستدامة والموجهة نحو العمل من شأنه دعم المجتمع الدولي في تطوير مساهمات استشرافية وفعالة يمكنها أن تغير حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

المنتدى العالمي الأول للاجئين[4]:

- استضافت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاشتراك مع سويسرا المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عقد يومي 17 و18 ديسمبر/ كانون أول 2019 في جنيف، وشاركت في عقده كوستاريكا وإثيوبيا وألمانيا وباكستان وتركيا. وقد تمكن المنتدى من حشد المجتمع الدولي معاً في مكان واحد لإظهار التضامن مع اللاجئين حول العالم والدول والمجتمعات التي تستضيفهم، حيث شارك فيه حوالي 3,000 مشارك، من بينهم أربعة رؤساء دول أو حكومات، وأكثر من 90 مسؤولاً على المستوى الوزاري، والأمين العام للأمم المتحدة، وحوالي 55 منظمة دولية، وممثلين عن أكثر من 130 شركة ومؤسسة، وحوالي 250 منظمة من منظمات المجتمع المدني وحوالي 70 لاجئاً. وقد سبق المنتدى يوم من الفعاليات الخاصة والهامة والمكرسة لقضية اللاجئين.
- وقد شهد المنتدى حضوراً عربياً متميزاً، حيث شارك فيه ممثلون رفيعو المستوى من 21 دولة عربية، منها 9 دول ممثلة على المستوى الوزاري (الأردن- جيبوتي- السودان- العراق- الكويت- لبنان- مصر- المغرب- موريتانيا)، كما شاركت الصومال بوفد ترأسه معالي رئيس الوزراء وضم وزيرين في عضويته، هذا إلى جانب مشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- وخلال مشاركتهم في أعمال المنتدى، أظهرت الدول وأصحاب المصلحة الآخرون القيادة والرؤية والطموح من أجل تقاسم المسؤولية بشأن اللاجئين عن طريق الإعلان عن تعهدات تهدف إلى تحسين حياة اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. كما تبادل المشاركون الممارسات الجيدة التي توضح كيف أثر تنفيذ الاتفاق العالمي على العمل في هذا المجال.
- شكل المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019 أول معلم رئيسي في عملية تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتحويل الطريقة التي يستجيب بها المجتمع الدولي للنزوح القسري. وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد عقدت سلسلة من الاجتماعات التحضيرية في جنيف في مارس ويونيو ونوفمبر 2019، مما أتاح الفرصة لمناقشة عملية المساهمات والعناصر الرئيسية الأخرى قبل المنتدى العالمي الأول للاجئين.
- ركز المنتدى على ستة مجالات رئيسية تتمثل في: تقاسم الأعباء والمسئوليات، والتعليم، وفرص العمل وسبل العيش، والطاقة والبنية التحتية، والحلول، والقدرة على الحماية.
- تم الإعلان خلال المنتدى على مجموعة من التعهدات والمساهمات[5]، حيث تم تقديم أكثر من 770 تعهداً ومساهمة من جانب مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وقد أحرز المنتدى تقدماً ملحوظاً نحو توسيع قاعدة الدعم للاستجابات الشاملة للاجئين، وأثنى "ملخص المنتدى العالمي الأول للاجئين من قبل المشاركين في عقده" على التزام بعض الدول بوضع سياسات وطنية أكثر شمولاً لتمكين اللاجئين من أن يصبحوا أعضاء نشطين ومشاركين في المجتمعات التي يقيمون فيها، ورحب بإدراك واحترام العديد من أصحاب المصلحة للتنوع بين اللاجئين في تعهداتهم، وحيا التعهدات والمساهمات المقدمة لدعم جهود الطاقة الخضراء والحفاظ عليها، ودعم خدمات البنية

[4] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنتدى العالمي الأول للاجئين من خلال الرابط التالي: https://www.unhcr.org/ar/5cb81c764.html
[5] انظر: ملخص المنتدى العالمي الأول للاجئين من قبل المشاركين في عقده،18 ديسمبر 2019.

التحتية الضرورية لحماية ورفاه اللاجئين ومضيفيهم، كما رحب بالمشاركة النشطة للقطاع الخاص في استجابته للاجئين حيث قدم أكثر من 200 تعهد ومساهمة. وأعلن عن إحراز تقدم في توسيع فرص توفير الحلول، وأبدت الدول والجهات الفاعلة الأخرى التزاماً واعداً بتوسيع نطاق توفير حلول الدول الثالثة من خلال تقديم قرابة 100 تعهد. كما تم الإعلان عن تمويل إضافي كبير للاستجابات الخاصة باللاجئين والالتزام بالاستخدام الفعال والكفء للموارد، وتم أيضاً إحراز تقدم ملحوظ في مجال توسيع فرص حصول اللاجئين على التعليم (أكثر من 130 تعهد).

- وخلال المنتدى تم إطلاق منصات للدعم لتعزيز ثلاثة استجابات إقليمية للاجئين، وهي: الإطار الإقليمي الشامل للحماية والحلول في أمريكا الوسطى والمكسيك، وعملية نيروبي التي تيسرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، واستراتيجية الحلول للاجئين الأفغان.
- كما تم خلاله أيضاً إطلاق فريق دعم قدرات اللجوء والشبكة الأكاديمية العالمية متعددة التخصصات، وكلاهما يسعى إلى الاستفادة المثلى من المعارف والخبرات القائمة المتعلقة بالجوانب المختلفة لحماية اللاجئين دعماً لأهداف الاتفاق العالمي.
- في الفترة التي تسبق المنتدى المقبل سينصب الاهتمام على تحقيق تقدم ملموس ومتابعة الخطط والاستراتيجيات عن كثب وضمان ترجمة جميع التعهدات الرائدة التي تم قطعها في منتدى عام 2019 إلى إجراءات ونتائج ملموسة.
- تشجع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيام الدول وأصحاب المصلحة الآخرون بعقد مشاورات على المستوى الإقليمي أو الوطني لمناقشة متابعة المساهمات المقدمة في المنتدى، وتبادل الممارسات الجيدة.

اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى

- تُعقد اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى مرة كل سنتين في فترة ما بين المنتديات بالتزامن مع حوار المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تحديات الحماية، وستكون هذه الاجتماعات مفتوحة لمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيين، بهدف إجراء "استعراض منتصف المدة"، وتيسير عملية التقييم الدورية.
- نشرت المفوضية في 14 يناير/ كانون ثاني 2021 ***ورقة بالاعتبارات الأولية للاجتماع الأول للمسئولين رفيعي المستوى***[6]. ووفقاً لهذه الورقة، سوف يتم إجراء عملية مفصلة طوال عام 2021 للتحضير للاجتماع الأول للمسؤولين رفيعي المستوى، الذي سيوفر فرص للتقييم على المستوى الإقليمي والوطني والمواضيعي وكذلك الخاص بأصحاب المصلحة المتعددين بهدف مساعدتهم على: تحديد التقدم والتحديات؛ ومراعاة التحديات التي تشكلها جائحة كوفيد-19؛ وتحديد الخطوات التالية، بما في ذلك الاتجاهات للمنتدى العالمي القادم للاجئين. وستشمل الأدوات الرئيسية للتقييم: تقرير مؤشرات الاتفاق العالمي اللاجئين؛ والمتابعة المستمرة للتعهدات التي تم القيام بها في المنتدى العالمي الأول للاجئين في ديسمبر 2019؛ وتنفيذ الآليات والمبادرات الواردة في الاتفاق العالمي (بما في ذلك منصات الدعم، مجموعة دعم قدرات اللجوء، والشبكة الأكاديمية العالمية متعددة التخصصات، واستراتيجية السنوات الثلاث لإعادة التوطين والمسارات التكميلية)؛ وتنفيذ الاستجابات الشاملة؛ والاستجابة لجائحة كوفيد-19.

[6] انظر: www.unhcr.org/6001b5274

- ومن المقرر أن يعقد الاجتماع يومي 14 و15 ديسمبر/ كانون ثاني 2021، وسيتضمن: **جلسة عامة** يمكن فيها للدول وأصحاب المصلحة المتعددين عمل مداخلات لعرض التقدم والتحديات والمجالات المحتاجة إلى دعم وإعلان الالتزامات؛ **وأربع جلسات لأصحاب المصلحة المتعددين** تركز على أهداف الاتفاق العالمي للاجئين؛ **وجلسة ختامية** تلخص المجالات الرئيسية التي تستلزم تعزيز المشاركة للعمل نحو تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي. كما أنه من المقترح أن يتم عقد مجموعة من **الأحداث الجانبية** على هامش الاجتماع. ومن المقرر أن يتم إصدار ورقة المعلومات الأساسية للاجتماع الأول للمسئولين رفيعي المستوى في نوفمبر 2021.
- تتمثل الأهداف الرئيسية للاجتماع في تقييم العمل الذي تم إنجازه لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي للاجئين والحفاظ على الزخم نحو تحقيقها، وستكون المشاركة في الاجتماع على مستوى كبار المسؤولين، كما أنه من المتوقع أن تُمثل العديد من الدول من قبل الوزير المسئول عن شؤون اللاجئين. ونظراً للظروف التي تواجه العالم نتيجة جائحة كوفيد-19، يمكن أن يعقد الاجتماع بطريقة مختلطة تجمع بين الحضور الفعلي وتقنية التواصل المرئي معاً لتعزيز فرص المشاركة.
- تم عقد جلسة تشاور عبر تقنية الاتصال المرئي في 27 يناير/ كانون ثاني 2021 للتحضير للاجتماع الأول للمسئولين رفيعي المستوى[7]، بمشاركة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وكانت هذه الجلسة بمثابة فرصة لعرض ومناقشة تصور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى المنصوص عليه في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والاعتبارات الأولية للأنشطة التحضيرية، والتوجهات المقترحة للاجتماع، والتقرير الأول عن مؤشرات الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين و"التوجهات المقترحة" بشأنه، حيث من المتوقع أن يكون هذا التقرير عنصراً مهماً في بناء قاعدة الأدلة للمناقشة في اجتماع المسؤولين رفيعي المستوى من خلال إظهار التقدم الذي تم إحرازه والعمل الذي لا يزال يتعين القيام به. وسيكون الاجتماع فرصة لاستعراض التقدم الذي وصل إليه المجتمع الدولي في تعزيز الدعم للبلدان المضيفة، وزيادة فرص اللاجئين للاعتماد على الذات والمشاركة بنشاط في مجتمعاتهم، وإحراز تقدم في الحلول، بما في ذلك حل حالات انعدام الجنسية.

المنصة الرقمية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين[8]

- تم إطلاق المنصة الرقمية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في المنتدى العالمي الأول للاجئين في ديسمبر/ كانون أول 2019، تتيح للدول وأصحاب المصلحة الآخرين الفرصة للإعلان عن تعهدات ومساهمات من شأنها تحقيق فوائد ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة. كما يمكن أيضاً للأفراد والحكومات والمنظمات والشركات في جميع أنحاء العالم، والذين ينفذون المبادرات التي تغير حياة اللاجئين وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة، تبادل ممارساتهم الجيدة من خلال المنصة حتى يتمكنوا من نشر تجاربهم بصورة أوسع.

[7] انظر: www.unhcr.org/6020f5c1eb.pdf
[8] الرابط الخاص بالمنصة الرقمية للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين: https://globalcompactrefugees.org

- تجمع هذه المنصة مجموعة كبيرة من الدول الأعضاء واللاجئين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والشركات والمجموعات الدينية والأكاديميين والجمعيات الخيرية والمجموعات المجتمعية، وجميعهم يعملون معاً لإيجاد حلول عملية طويلة الأجل للاجئين والنازحين داخلياً وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة مما يسمح لهم بالنمو والاعتماد على الذات. كما تتيح الفرصة للتعرف أكثر على الاتفاق العالمي للاجئين وكيفية تنفيذه في الواقع ونشر الممارسات الجيدة والتعهدات الملموسة.
- تضم المنصة – حتى تاريخ إعداد هذه الورقة – معلومات منشورة عن تجارب أصحاب مصلحة متعددون من 11 دولة عربية هي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسوريا والصومال ولبنان ومصر والمغرب واليمن. وتتضمن هذه المعلومات جهود ومشروعات جهات حكومية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وغيرها من أصحاب المصلحة.

جهود الأمانة العامة لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

- شاركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في المنتدى العالمي الأول للاجئين الذي عُقد على المستوى الوزاري يومي 17–18 ديسمبر/ كانون أول 2019 في قصر الأمم المتحدة بجنيف، حيث قامت بإلقاء كلمة في الجلسة العامة التي عقدت تحت عنوان "تقاسم الأعباء والمسؤوليات" أوضحت خلالها أن المنطقة العربية تشهد تزايداً غير مسبوق في أعداد اللاجئين منذ عام 2011، وأنها تستضيف وحدها ما يقرُب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم. كما قامت بعرض الجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة في ملف اللجوء، وأكدت أن جامعة الدول العربية ستقوم ببذل أقصى جهد لدعم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وستعمل على تقديم مختلف أشكال الدعم لدولها الأعضاء لاتخاذ خطوات فعالة نحو تطبيقه وتحقيق أهدافه.
- قامت الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتحضير للمشاورات التي جرت لوضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين عامي 2017–2018، وذلك من خلال عقد اجتماعاً استثنائياً لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، والتواصل والتنسيق المستمر مع بعثة جامعة الدول العربية في جنيف وموافاتها بالوثائق الصادرة عن اجتماعات عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP التي تتضمن الرسائل الرئيسية التي ترغب دول المنطقة في تضمينها في الاتفاق العالمي للاجئين، وذلك للتنسيق بين الدول العربية خلال الجولات الستة للمشاورات الرسمية التي جرت لوضع الاتفاق العالمي، وإدراجها في بيان المجموعة العربية الذي تم إلقاؤه خلال هذه المشاورات.
- يتم تخصيص جلسات خلال ***الاجتماعات العادية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء*** لمناقشة "المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للاجئين"، تشارك فيها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، حيث تقوم باطلاع المشاركين على المستجدات بهذا الشأن، وتتيح الفرصة للنقاش بين ممثلي المفوضية والدول الأعضاء المشاركين في الاجتماع.

- تقوم الأمانة العامة باستمرار بإعداد ***أوراق معلومات وملفات وثائقية*** حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وتنفيذه لاطلاع الدول على المستجدات بهذا الشأن، ويتم تعميم هذه الوثائق على مندوبيات الدول الأعضاء وكذلك نقاط اتصال الدول الأعضاء لدى عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP.
- تقوم الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون المستمر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استناداً إلى اتفاق التعاون الموقع بين الجانبين عام 2000، والمحدث بموجب مذكرة التفاهم الموقعة عام 2017.
- تعتزم الأمانة العامة (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) العمل بالتنسيق والتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى الإقليمي العربي والتحضير الجيد للمشاركة العربية في "الاجتماع الأول للمسئولين رفيعي المستوى" في 14 و15 ديسمبر/ كانون ثاني 2021، و"المنتدى العالمي الثاني للاجئين" المزمع عقده عام 2023.

يمكن الاطلاع على أوراق المعلومات المختلفة التي أعدتها الأمانة العامة حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتي تتضمن المقارنة بين الاتفاق العالمي ومضمون ما ورد في "مساهمة عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء في الاتفاق العالمي للاجئين"، وذلك من خلال زيارة الصفحة الخاصة بإدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة على البوابة الإليكترونية لجامعة الدول العربية:

www.lasportal.org

لمزيد من المعلومات حول الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، برجاء زيارة موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

www.unhcr.org

L.azzam